قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣١٦ لسنة ٢٠١٨

بالموافقة على الخطاب المتبادل بين حكومة جمهورية مصر العربية والوكالة الإسبانية للتعاون الدولى من أجل التنمية بشأن تقديم الوكالة الإسبانية للتعاون الدولى من أجل التنمية منحة بمبلغ ١٥٠ ألف يورو وذلك لتمويل دعم المركز القومى للدراسات القضائية (المرحلة الثالثة) والموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٨/٥/٢٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على نص المادة (١٥١) من الدستور ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

وُوفق على الخطاب المتبادل بين حكومة جمهورية مصر العربية والوكالة الإسبانية للتعاون الدولى من أجل التنمية بشأن تقديم الوكالة الإسبانية للتعاون الدولى من أجل التنمية منحة بمبلغ ١٥٠ ألف يورو، وذلك لتمويل دعم المركز القومى للدراسات القضائية (المرحلة الثالثة)، والموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٨/٥/٢٣ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٤ شوال سنة ١٤٣٩هـ

(الموافق ٨ يوليو سنة ٢٠١٨م) .

عبد الفتاح السيسى

وافق مجلس النواب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ٤ ذى القعدة سنة ١٤٣٩ هـ (الموافق ١٧ يوليو سنة ٢٠١٨ م) .

القاهرة فى 23 مايو 2018

معالى الوزيرة ،

أتشرف بالإشارة إلى قرار منح الدعم المقدم من الوكالة الإسبانية للتعاون الدولى من أجل التنمية بمنحة بمبلغ 150 ألف يورو لتمويل دعم المركز القومى للدراسات القضائية (المرحلة الثالثة) .

تهدف المنحة إلى المساهمة فى تحسين إقامة العدل فى مصر من خلال تبادل الخبرات وتدريب وتعزيز قدرات القضاة والمدعين فى المسائل التى تتمتع فيها إسبانيا بخبرة وميزة نسبية مثل المساواة بين الجنسين ومكافحة العنف الجسدى ومكافحة الفساد وغسيل الأموال والرشوة والجرائم الإلكترونية .

تبلغ الفترة المحددة لتنفيذ هذا المشروع أربع وعشرين ٢٤ شهراً من تاريخ ابتداء تلقى المنحة ويمكن مدها بالاتفاق ، عن طريق خطابات متبادلة بين الطرفين .

سوف يتم إيداع المبلغ فى حساب بالبنك المركزى المصرى باسم المشروع "تدريب وبناء قدرات القضاة والمدعين العامين وغيرهم من المهنيين فى إقامة العدل فى مصر" وهو حساب لايقبل أية إيداعات إلا من الوكالة الإسبانية للتعاون الدولى .

يدخل هذا الخطاب المتبادل حيز النفاذ فى التاريخ الذى تقوم فيه حكومة جمهورية مصر العربية بإخطار الوكالة الإسبانية للتعاون الدولى والتنمية بأنه قد تم استيفاء المتطلبات القانونية لدخول الخطاب حيز النفاذ ، ويكون هذا التاريخ هو يوم استلام ذلك الإخطار .

أرتورو أبييو

سفير مملكة إسبانيا

معالى الدكتورة/ **سحر نصر**

(إمضاء)

وزيرة الاستثمار والتعاون الدولى - القاهرة .

القاهرة فى ٢٣ مايو ٢٠١٨

السيد السفير ،

أود أن أؤكد لكم استلامى كتابكم المؤرخ ٢٣ مايو ٢٠١٨ والذى نصه كما يلى :

"معالى الوزيرة ،

أتشرف بالإشارة إلى قرار منح الدعم المقدم من الوكالة الإسبانية للتعاون الدولى من أجل التنمية بمنحة بمبلغ ١٥٠ ألف يورو لتمويل دعم المركز القومى للدراسات القضائية (المرحلة الثالثة) .

تهدف المنحة إلى المساهمة فى تحسين إقامة العدل فى مصر من خلال تبادل الخبرات وتدريب وتعزيز قدرات القضاة والمدعين فى المسائل التى تتمتع فيها إسبانيا بخبرة وميزة نسبية مثل المساواة بين الجنسين ومكافحة العنف الجسدى ومكافحة الفساد وغسيل الأموال والرشوة والجرائم الإلكترونية .

تبلغ الفترة المحددة لتنفيذ هذا المشروع أربع وعشرين ٢٤ شهراً من تاريخ ابتداء تلقى المنحة ويمكن مدها بالاتفاق ، عن طريق خطابات متبادلة بين الطرفين .

سوف يتم إيداع المبلغ فى حساب بالبنك المركزى المصرى باسم المشروع "تدريب وبناء قدرات القضاة والمدعين العامين وغيرهم من المهنيين فى إقامة العدل فى مصر" ، وهو حساب لا يقبل أية إيداعات إلا من الوكالة الأسبانية للتعاون الدولى .

يدخل هذا الخطاب المتبادل حيز النفاذ فى التاريخ الذى تقوم فيه حكومة جمهورية مصر العربية بإخطار الوكالة الإسبانية للتعاون الدولى والتنمية أنه قد تم استيفاء المتطلبات القانونية لدخول الخطاب حيز النفاذ . ويكون هذا التاريخ هو يوم استلام ذلك الإخطار" .

وفى هذا الخصوص ، أتشرف بإحاطة معاليكم بأن هذا الخطاب مقبول من الحكومة المصرية .

وزيرة الاستثمار والتعاون الدولى

أ.د/ سحر نصر

(إمضاء)